RESEARCH ARTICLE

The excess of power between concentration and diffusion: an investigation into the nature of reshaping international interactions

Ali Hussein Kadhim alesami *

Department of political sciences , Imam Al-Kadhim University college(IKU) , Iraq

ABSTRACT

This research attempts to shed light on the issue of excess power and its impact on reshaping patterns of international interactions. The international environment in our current era is witnessing a state of continuous change, and the continued accumulation of power may lead these international actors to try to employ that excess, which may exacerbate the state of international chaos. Therefore, this paper works to deconstruct the assumptions related to excess power by presenting two different viewpoints. The first is based on the hypothesis of power concentration and how it can contribute to reshaping patterns of international interactions by measuring indicators of power concentration and how it can contribute to shaping those patterns and which countries are the most concentrated in power. The second hypothesis is based on power diffusion and the consequences of the shift to new patterns of international interactions that may contribute to narrowing the chaos gap.

KEYWORDS: **Excess of power, concentration of power, diffusion of power, dominant power, Functional hierarchy** .

مقالة بحثية

فائض القوة بين التركّزوالانتشاربحث في طبيعة اعادة تشكيل التفاعلات الدولية

علي حسين كاظم العصامي *

قسم العلوم السياسية ، كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة ، العراق

الملخص:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على موضوع فائض القوة وأثره في اعادة تشكيل انماط التفاعلات الدولية حيث ان البيئة الدولية في عصرنا الراهن تشهد حالة من التغير المستمر كما ان استمرار تراكم القوة قد يؤدي الى سعي تلك الاطراف الدولية الى محاولة توظيف واستخدام ذلك الفائض مما قد يزيد من تفاقم حالة الفوضى الدولية وبالتالي تعمل هذه الورقة على تفكيك الافتراضات المرتبطة بفائض القوة من خلال عرض وجهتا نظر مختلفتان الأولى تستند الى فرضية تركز القوة وكيف يمكن ان تساهم في اعادة تشكيل انماط التفاعلات الدولية من خلال قياس مؤشرات تركز القوة وكيف يمكن ان تساهم في صوغ تلك الانماط وأي الدول تمتلك اعلى مستويات تركز القوة بينما تستند الفرضية الثانية الى انتشار القوة ومألات التحول الى انماط جديدة من التفاعلات الدولية قد تساهم في تضييق فجوة الفوضى .

الكلمات المفتاحية : فائض القوة، تركّز القوة ، انتشار القوة، القوة المهيمنة ، الهرمية الوظيفية .

Received 19-04- 2026; revised 01-06-2026; accepted 15-06- 2026. Available online 28 -06- 2026

* Corresponding author.

E-mail addresses: ali.hussain@iku.edu.iq **(A. H. alesami)**.

https://doi.org/xx.xxxx/2572-5440.11124

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

مقدمة

ان الحديث عن فهم التحولات في إعادة تحديد مسارات التفاعلات الدولية يتطلب منا, أولًا معرفة التغير في القوة على المستويين المفهوم "النظري"، و العملي "التطبيقي", بمعنى أدق من يمتلك ماذا؟ وكيف يستطيع توظيفه في خدمة أهدافه؟، ولكي لا نستغرق كثيرًا في ذلك فإن الحديث عن التغيّر على مستوى المفهوم أدى الى إعادة صياغة مفردة القوة لتشتمل على خلطة من مجموعة العناصر المادية وغير المادية ويمكن تركيبها وفقًا لمعادلة دقيقة بحسب ظرف معين لتحقيق الأهداف لذلك فان التأثير هنا لا يتوقف على امتلاك مورد من الموارد القوة فحسب وانما على القدرة على التوظيف المناسب في الزمان والمكان المناسبين ، اما على المستوى التطبيقي فهنالك اتجاهان بهذا الخصوص يذهب الاتجاه الأول يذهب الى القول بالتركيز الكلي للقوة ويرى مؤيدو هذا الاتجاه الى ان بالرغم من وجود مراكز مختلفة للقوة فان تركيز القوة سيكون بيد تلك الدولة القائدة نتيجة لفارق القوة الذي يرجعها على كل الأطراف الأخرى اما الاتجاه الاخر فيرى مؤيدوه ان سلطة الدولة يضيق نطاقها لان الدول تتراجع وبالتالي تعتمد هذه الرؤية القائلة بتبعثر القوة على فهم ليبرالي/ بنائي و يبرز مفهوما اجتماعيًا غير مادي للقوة في بيئة دولية متعاونة ، وتظهر وفقًا لهذا الرأي فواعل متعددة تمتلك مفاتيح التأثير المباشر والغير المباشر في النظام الدولي.

اشكالية البحث: ان بحثنا هذا يحاول ان يعالج اشكالية مركزية تدور حوال الاجابة على التساؤل الاتي: كيف يمكن لفائض القوة ان يساهم في اعادة صياغة انماط التفاعلات الدولية؟ وكيف يمكن لانتشار القوة أو توزيعها ان يسهمان في رسم انماط مختلفة للتفاعل.

فرضية البحث: ينطلق بحثنا هذا من فرضية جوهرية مفادها "ان زيادة تراكم القوة سيساهم في اعادة تشكيل نمط التفاعلات الدولية باتجاهين الاول يقوم على اساس العودة الى الدولة كفاعل مركزي واستمرار البحث عن المزيد من القوة والاخر تشتت القوة وانتشارها بيد عدد اكبر من الفواعل والتركيز على التراكم النوعي "التخصصي" للقوة مما يقود الى نوع اخر من التفاعلات قوامه الهرمية الوظيفية "

هيكلية البحث: من اجل تحقيق ذلك فإننا سوف نقسم بحثنا الى ثلاثة اقسام اولا: فائض القوة نتناول من خلاله تطور فكرة فائض القوة وجانب من توظيفها العملي في وقتنا الحاضر بينما سنتناول في ثانيا تركز القوة وتطبيقاتها العملية عرضا للفكرة الواقعية التي تقوم على تركز القوة وتطبيق مؤشرات تحققها على كل من الولايات المتحدة والصين في حين سنخصص ثالثا لتناول موضوع انتشار القوة بين النظرية والتطبيق وفي نهاية كل قسم من القسمين الثاني والثالث سنقدم تصورا لنمط التفاعلات الدولية المحتملة وفقا لمعطيات التركز والانتشار.

اولا: فائض القوة

بشكل عام يكاد يتفق المختصون في العلاقات الدولية على ان القوة هي قدرة لاعب على جعل لاعب آخر يقوم بأعمال لا يرتضي القيام بها[1،ص323]، ولتفصيلها بشكل اكثر فإننا في تحليلنا للقوة (في مفهومها الحديث لان المفهوم التقليدي لها كان يرتكز على القدرات العسكرية) نجد انها تتألف من جزأين جوهريين هما "المادة والفعل" او ما يطلق عليه البعض "القدرات والنفوذ" ففي حين القوة من زاوية المادة هي مجموعة القدرات والامكانات التي تكسبها الدولة وتتيح لها التمتع بوزن نسبي لهذه القدرات مقارنة بغيرها من الدول او الاطراف الدولية الاخرى وقد تشمل هذه القدرات العناصر الجغرافية, الاقتصادية, السكانية, العسكرية ...الخ اما من الناحية الاخرى "النفوذ" فان توظيف تلك الامكانيات لإحداث علاقة مع طرف آخر تفضي الى التأثير والتأثر وهو ما يجسده العنصر الآخر لمدرك القوة باعتباره فعل[2،ص14] .

على هذا الاساس نستطيع ان نرسم تصورا اولياً حول فائض القوة باعتبار ان تراكم القدرات المادية "الاقتصادية والجغرافية والعسكرية ...الخ" قد يؤدي الى فائض في الفعل المترتب عليه وبالتالي السعي الى زيادة النفوذ والتأثير، وفي هذا الاطار نقترب من المفهوم الذي تبناه جون ميرشايمر استاذ العلاقات الدولية في جامعة شيكاغو الذي اطلق مصطلح "شهوة القوة" في حديثه عن القوى العظمى حيث رأى ان القوى العظمى تبحث دائما عن فرص لزيادة القوة واستغلالها حين تظهر اذ لابد ان توضح الادلة "بحسب تعبيره" ان القوى العظمى لا تمارس انكار الذات حين تمتلك الموارد اللازمة لتغيير توازن القوة لصالحها وان شهوة القوة لا تتراجع حين تبتلع الدولة المزيد من القوة ، وعوضا عن ذلك تسعى الدولة القوية لتحقيق الهيمنة الاقليمية متى توفرت الامكانيات لذلك وبالتالي فان الادلة قليلة على وجود صناع سياسة يقولون انهم راضون عن نصيبهم من القوة العالمية حين تتوفر لهم القدرة على اكتساب المزيد وان تجد القادة يعتقدون دائما انهم يجب ان يكتسبوا المزيد من القوة لتحسين فرص دولهم في البقاء[3،ص213-214]

من جانب اخر يرى والتز (احد ابرز رواد الواقعية الدفاعية) انه على الدول ان تتحكم في شهوتها للقوة لان الجهد الذي يبذل في نيل المزيد

من القوة من الممكن ان يأتي بنتيجة عكسية لذا يجب عليها ان لا تسعى الى الهيمنة وينبغي ان يقتصر حرصها على ان لا تحصل الدول الاخرى قوة على حسابها فالدول تقوم دائما بكبح الدول المنافسة التي تسعى ان تكون قوية بشكل استثنائي لذا فان عليها ان تستعيض عن امتلاك المزيد من القوة من خلال تعزيز قدراتها الخاصة او ما يطلق عليه "التوازن الداخلي" او تعمل على تشكيل تحالف موازن "التوازن الخارجي" ولان "توازنات القوى تتشكل بشكل متكرر" كما يعبر والتز فان على الدول العدوانية ان تتوقع ان يتم ايقافها من ضحاياها المحتملين [15،ص223] وبالرغم من ان مصطلح فائض القوة حديث نسبيا في الاستخدام اذ يشير غالبا الى توظيفيه في الجوانب العسكرية الى بعض الحالات التي تمتلك فيها دولاً او تنظيمات مسلحه قدرات وموارد عسكرية تفوق احتياجاتها الدفاعية مما يدفعها غالبا لاستخدامها لغرض تحقيق اهدافا سياسية توسعية في هذا السياق نجد ان ابرز مثال على فائض القوة هو "اسرائيل 2026" اذ ان مجريات الاحداث خلال العامين السابقين دفعت حكومة نتنياهو للاعتقاد بانها خرجت من عامي الحرب 2024-2025 بفائض من القوة والانجازات مع ترجيح واضح في موازين القوى الجيوسياسية لصالحها وانها باتت تمتلك ما يكفي من الاصول والقدرات لاستثمار " اللحظة الترامبية" والانتقال الى مرحلة جديدة تقوم على ترسيخ "اسرائيل الجديدة" كقوة اقليمية مهيمنة واعادة تشكيل الشرق الاوسط وانطلاقا من ذلك جاءت الحرب على ايران في 28 شباط 2026 كذروة لهذا التصور "تحويل فائض القوة الى حسم اقليمي" [4، ص6].وعلى اية حال فان فائض القوة يمكن فهمه على انه جزء مهم من الرؤية الواقعية المرتكزة على تعظيم قوة الدولة والاستمرار في السعي لزيادتها حتى مع انتقاد الواقعيين انفسهم ظل الحديث عن امتلاك القوة ثابت مع الدعوة للتصحيح في سلوك الدولة وتوظيف للوسائل الاخرى التي بدأت تعد من مصادر القوة الساندة، كما ان ضمان عقلانية توظيف القوة هو الاشكالية الاساسية التي لم تجد لها حلا في الفكر الواقعي.

ثانياً: تركز القوة وتطبيقاتها العملية

يقوم التحليل الواقعي على افتراض ان النظام الدولي يتألف من دول ذات السيادة والدول تسيطر على أدوات العنف فهي تحدد قواعد اللعبة لجميع اللاعبين الآخرين وبينهم(الشركات و المنظمات والافراد) والنظام الدولي تسوده الفوضى التي تعني انعدام الامن . وبالتالي لا يسع الدول ان تثق بنيات بعضها البعض الاخر ، ولكي تدافع الدول عن نفسها فهي بحاجة الى القوة ، وخاصة القوة العسكرية ولكنها تحتاج أيضًا الى الحجم (السكان و الإقليم)إضافة الى القدرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها[1،ص233]

وهذا هو التفكير الذي يحكم الرؤية التي تعطي الأولوية للدولة ذات السيادة وتركز على القدرات المادية باعتبارها المصدر الرئيس لقوة الدولة ، الدول هي الوحدات الأساسية التي يتألف منها النظام الدولي وللقوة العسكرية للدولة أهمية خاصة لأنها هي التي سوف تلجا الدولة الى استخدامها حال نشوب صراع عنيف ولكن القوة العسكرية لابد لها من موارد فوق المادية أخرى أيضا من بينها (القدرة الاقتصادية). و وفقًا لهذه الرؤية تكون القوة المقتدرة هي الدولة لديها (قدرة صناعية وعسكرية يعتد بها) ويؤكد جون ميرشايمر على القوة العسكرية يدفع بأن القوة الفعالة لدى الدولة تتحقق بقواتها العسكرية لان القوة هي المرجع النهائي في السياسات الدولية [3،ص69-70]

وتجبرنا هذه الرؤية على التركيز على موارد القوة المادية للدولة حتى نكتشف من يملك القوة في النظام الدولي وبالتالي تساعدنا على بناء المشهد الأول القائم على تركز القوة ومن يسيطر على القوة وتحديد نوع الأطراف المالكة للقوة وطبيعة التوازن فيما بينهم.

تركز القوة بين الهيمنة الأمريكية والصعود الصيني

من اجل قياس فكرة تركز القوة بيد دولة واحدة تمثل القطب المهمين نحتاج اولًا تحديد مؤشرات تركيز القوة حيث سنتناول ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي (الانفاق العسكري والقدرة الاقتصادية والابتكار والتكنولوجيا) هذه المؤشرات سيتم اعتمادها لأننا لسنا بصدد تشكيل معادلة دقيقة لقياس القوة ولكن باعتبارها عناصر اساسية لتشكيل أي معادلة قوة على مستوى التأثير الدولي وثانيًا الاعتماد على مقارنة هذه المؤشرات مع مؤشرات الدول والأقطاب المتنافسة.

1- الانفاق العسكري : قبل بدء الحديث عن حجم الانفاق العسكري للدول لابد لنا من فهم ما الذي يعبر عنه ارتفاع هذا المؤشر، ان ارتفاع هذا المؤشر يشير الى احتدام المنافسة و ان هنالك حالة من عدم الثقة او عدم اليقين مما يدفع الدول الى زيادة معدلات انفاقها العسكري لتحقيق اما زيادة في النفوذ والسيطرة او للمحافظة على الوضع القائم وبالتالي فان الدول سوف تستمر في تعظيم قدراتها نظرا لعدم وجود من يحقق لها الاستقرار في ظل غياب سلطة مركزية دولية [5،ص63] طبعا استبعدنا حجم القدرات النووية للدول من المؤشر العسكري لان دول النادي النووي لا تمثل مستوى واحد وانما قد تكون دول نامية مثل (كوريا

الشمالية) او دول متوسطة (كالهند والباكستان) او دول عظمى (فرنسا، الصين، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) وبالتالي فان معيار الانفاق قد يصح عند تطبيقه على دول المستوى الواحد.

وبالعودة الى المؤشرات نجد ان الانفاق العسكري العالمي في السنوات الأخيرة ارتفاعًا قياسيًا حيث وصل الى نحو 2.89 ترليون دولار في عام 2025 و هو اعلى مستوى له تاريخيًا ليمثل ما نسبته 2.5 % من الناتج المحلي والاجمالي العالمي .

حيث حجزت الولايات المتحدة الحصة الأكبر من حجم الانفاق العسكري فقد بلغت قيمة الانفاق العسكري 954 مليار دولار بنسبة 2.8الى3.4% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما جاءت الصين بالمرتبة الثانية حيث قدرت قيمة انفاقها العسكري حوالي (336)مليار دولار بنسبة1.7% من الناتج المحلي الإجمالي وجاءت كل من روسيا المانيا والهند بالمراتب الثالثة والرابعة والخامسة من حيث القيم الاجمالية للإنفاق العسكري[9،ص2]. تأسيساً على ما تقدم نستطيع القول ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تفوقًا بفارق شاسع في المؤشر الأول (حجم الانفاق العسكري) الى ان هذا التفوق قد يكون نابعًا من حالة انعدام الثقة او اللاستقرار التي نستطيع ملاحظتها من تنامي المؤشر القياسي الارتفاع على المستوى العالمي، لذا فهو يعبر عن حالة الهيمنة الغير مستقرة.

2- مؤشر القدرة الاقتصادية : يقوم مؤشر القدرة الاقتصادية على احتساب الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعلى في العالم و بالتالي من خلاله نستطيع التنبؤ بتركيز القوة "الاقتصادية" بيد أي طرف او مجموعة الأطراف من خلال معرفة الفارق بينهم ولكن الإشكالية هنا تكمن في طريقة الاحتساب اذ ان هنالك طريقة تقوم على احتساب الناتج القومي الإجمالي "الاسمي" أي من خلال الأرقام كما هي بينما هنالك طريقة أخرى اكثر دقة تعرف بمؤشر تعادل القوة الشرائية او ما يعرف بـ PPP حيث يتم من خلاله قياس القدرة الشرائية الفعلية و تكلفة المعيشة بمعادلة خاصة نأخذ بنظر الاعتبار المستوى العام للأسعار و مؤشرات التضخم.

وبالتالي فأنه بناءً على احدث البيانات و التوقعات لعام 2026 الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) و المؤسسات المالية فأن الولايات المتحدة تأتي في رأس القائمة من حيث الناتج المحلي الإسمي بمقدار 32,38 ترليون دولار تليها الصين بـ 20,85 ترليون دولار تليها كل من المانيا و اليابان و المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة و الرابعة والخامسة على التوالي اما اذا تم احتساب المؤشر وفقاً لمؤشر تعادل القوة الشرائية PPP فان الصين ستصبح الأول عالمياً بـ43,5 ترليون دولار تليها الولايات المتحدة الامريكية ثم الهند و روسيا [9،ص10] إن أهمية اعتماد هذا المؤشر تكمن في انه يركز على جوانب الاقتصاد الحقيقي "الإنتاج" اكثر من تركيزه على الجانب المالي "النقدي" فيه .

من خلال ما تم عرضه في مؤشر القوة الاقتصادية نجد اننا امام حقيقة إن المشهد الاقتصادي العالمي يؤشر لتراجع امريكي لصالح الصين إذا ما تم احتساب المؤشر على اساس القدرة الشرائية في حين ان الهيمنة تبقى للولايات المتحدة بلغة الأرقام إذا ما تم احتسابه على اساس الناتج الاسمي وعلى اية حال فان ذلك يؤشر لواقع جديد يبين حجم تراجع الهيمنة الامريكية الى ادنى مستوياتها مما ينبئ باحتمال فقدان تقدمها الاقتصادي نتيجة لتقارب النسب مع أقرب منافس لها (الصين).

3- مؤشر الابتكار والتكنلوجيا : يقاس نسب الانفاق على الابتكار والتكنلوجيا عادة بمؤشر يعرف بمعيار كثافة البحث والتطوير (R& intensity)وهو نسبة ما تنفقه الدولة على هذا القطاع من إجمالي ناتجها المحلي وبهذا الخصوص تشير التقديرات إلى قائمة بالدول التي تخصص الحصة الأكبر من ميزانيتها بغض النظر عن حجم اقتصادها الكلي إذ تتصدر "إسرائيل" قائمة الدول بنسبة تصل إلى 6.8٪ من ناتجها الاجمالي لعام 2026

تليها كوريا الجنوبية 5.1٪ ثم تايوان بنسبة 4٪ لتكون الولايات المتحدة بالمرتبة الرابعة بعد رفعها لنسبة إنفاقها على الابتكار لتصل إلى نحوه 3.5 الى3.6٪ في عامي 2025 و 2026

الانفاق على البحث والتطوير في كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية 2021-2025 [14]

البلد	حجم الانفاق /السنة	2021	2022	2023	2024	2025
الولايات المتحدة	من الناتج الاجمالي	%3.3	%3.43	%3.45	%3.45	%3.4
	المبلغ الكلي/مليار دولار	885	892	940	993	990
الصين	من الناتج الاجمالي	%2.44	%2.55	%2.64	%2.68	%2.80
	المبلغ الكلي/مليار دولار	433.3	455.5	470.3	504.9	545.7

أما إذا أخذنا المؤشر من حيث القيمة المالية المطلقة "حجم ما ينفق على هذا القطاع دون مقارنة بالحجم الكلي للناتج الإجمالي" ، سنجد إنه نظراً لارتفاع الناتج الكل الأمريكي والصيني فإن السيطرة العالمية سوف تتركز في قطبين يمثلان وحدهما أكثر من 54٪ من إجمالي الانفاق العالمي على الابتكار بالتالي فإن قائمة أعلى الدول من حيث القيمة المالية المطلقة 2024-2025 للإنفاق على الابتكار شهدت صدارة الصين 785.9-811.9 مليار دولار حيث تركز المحرك الرئيسي للإنفاق على المختبرات الحكومية والطاقة النظيفة

والبايوتكنلوجي بينما جاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية 781.8 – 923.2 مليار دولار حيث تركز المحرك الرئيسي للإنفاق على الشركات الكبرى مثل (AIphabet,Meta,Amazon) من العيوب على المؤشران أعلاه إنما قد لا يعطيان نتائج عملية لمستوى الابتكار الحالي لذا طورت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WPO)مؤشر الابتكار العالمي لا يعتمد فقط على الانفاق بل على النتائج والمخرجات التقنية GII حيث جاء في تقرير عام 2025 الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بينما شهدت دخول الصين الأول مرة قائمة أفضل عشر دول من حيث الابتكار[11،ص19-20]

ان اختلاف وجهتا النظر الامريكية والصينية في تحديد اليات التفاعلات الدولية تكمن في ان الصين ترفض اليات التفاعل الدولي القائمة ورفضها هذا لا يعني التخلي عنها بل تدعوا الى اعتماد اليات جديدة والتخلص من العيوب والاخطاء الحالية اذ تدعوا الى تطويرها وجعلها اكثر عدالة من اجل ان يعكس المصالح المشتركة لشعوب العالم لذا فهي ترى ان العالم سوف يشهد تنافسا استراتيجيا بين القوى الناشئة والقوى التقليدية يستمر لفترة طويلة من الزمن حيث تعد الصين نفسها ممثلا للقوى الناشئة في العالم وبالتالي فان عدم التنافس يعني ايجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الخلاف جانبا وتجنب الصراع الشامل واغتنام الفرصة لتحقيق التنمية السلمية[6،ص407-408]

بينما تقوم الرؤية الامريكية على ان الصين ليس عدو عسكري تقليدي فحسب، بل بصفتها "المنافس الاستراتيجي الوحيد" الذي يمتلك القدرة الشاملة (اقتصادياً، وتكنولوجياً، وعسكرياً) على تغيير قواعد النظام العالمي الحالي، حيث ترى واشنطن أن الصين تسعى لإعادة صياغة القوانين الدولية لتناسب نموذجها السلطوي، مما يهدد مصالح أمريكا وحلفائها في مجالات مثل التجارة، وحقوق الإنسان، وأمن الملاحة. وفيما يخص التفوق التكنولوجي تنظر الاستراتيجية للصين كخطر في قطاعات التكنولوجيا الحساسة (الذكاء الاصطناعي، أشباه الموصلات، والـ 5 .(Gلذا، تركز الولايات المتحدة على "تقليل المخاطر" عبر تقييد وصول الصين لتقنيات متطورة يمكن استخدامها عسكرياً. لذا تصف الولايات المتحدة المنافسة العسكرية في "الإندوباسيفيك" من خلال تصنيفها للصين كـ "تهديد متسارع (Pacing Challenge) "في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتعتبر الاستراتيجية أن تحديث الجيش الصيني يهدف إلى إخراج النفوذ الأمريكي من آسيا والسيطرة على تايوان وعليه فإنها ترى في دبلوماسية التحالفات باعتبارها افضل طريقة لمواجهة الصين التي لا تنجح بشكل فردي، بل عبر بناء "شبكة" من التحالفات مثل (AUKUS) مع بريطانيا وأستراليا، ومجموعة (QUAD)مع اليابان والهند "تقاسم الاعباء"، لمحاصرة النفوذ الصيني المتوسع مع ذلك تركز الرؤية الامريكية على مبدأ المنافسة المسؤولة فعلى الرغم من حدة الخطاب، تؤكد الاستراتيجية على ضرورة "إدارة المنافسة بمسؤولية" لتجنب الانزلاق إلى صراع مسلح مباشر، مع محاولة التعاون في قضايا عالمية مثل التغير المناخي والأوبئة[12،ص19-21]

وعليه ومن خلال ما تقدم فإن المؤشرات الثلاث أعلاه تشير إلى تركز القوة بيد دولتان تتنافسان على زعامة "القوة" ، فالتفوق العسكري الامريكي واضح بينما يتقاسم الطرفان الزعامة التكنولوجية والاقتصادية الا إن الرؤية السياسة لكل منهما حول طبيعة ومستقبل النظام الدولي والتفاعلات الدولية عاملاً مهماً في تحديد مستقبل التفاعلات الدولية حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تقاسم الأعباء إذ ينظر إلى الهيمنة على إنه نظام قيادة تقوم من خلاله بقيادة العالم دون تحمل أعباء ذلك النظام "بشكل منفرد" بينما تقدم الصين رؤيتها للنظام الدولي على أساس نظام "تشارك" المصالح والرفض المطلق لأي شكل من أشكال الهيمنة لا بل تعدى ذلك الى رفض وصفها على اعتبارها قوة مهيمنة لأنها ترى إن المصالح الأمنية شأنها شأن كافة أشكال المصالح الأخرى يمكن تحقيقها عبر الشراكة.

ثالثاً: انتشار القوة بين النظرية والتطبيق

تقوم فكره هذا الاتجاه على إنه الدول هي ليست الوعاء الوحيد للقوة و بالتالي فإن القوة تتركز بين عدد كثير من الفاعلين وعلى مستويات عدة فهنالك مستوى دون وطني (حكم محلي وتجارة محلبه وحكومات محلي وتجارة محلية و حكومات محلية) وهنالك مستوى فوق وطني (منظمات دولية وشركات عابرة للقومية ومنظمات غير حكومية) وهنالك مستوى وطني(حكومة مركزية وشركات وطيبة ومنظمات المجتمع المدني) وبالتالي فإن الدولة لا تنفرد بالعلاقات العابرة للحدود لذا فإن هنالك شبكة متعددة الأوجه من العلاقات العابرة للحدود وهذا يتصل بحقيقة أن ما يرتبط بـ" السياسات العليا" للمواجهة العسكرية المحتملة في النظام الدولي الحالي قليل للغاية ومعظم ما يدور في الشؤون الدولية اشد اتصالا بـ " السياسات الدنيا" للمسائل الاجتماعية والاقتصادية[7،ص130-131]

وبهذا الخصوص نورد نظريتان الأولى نظرية "نهاية القوة" والتي ترى

بأن القوة آخذة في التحول من الغرب إلى الشرق ومن الشمال الى الجنوب ومن القصور الرئاسية إلى الساحات العامة ومن الجيوش الكبيرة المستقرة الى العصابات الكبيرة الفضفاضة ومن الشركات العملاقة الى الشركات الصغيرة النشيطة ومن الرجال إلى النساء وترى هذه النظرية أن السلطة أو القوة ليست مجرد عملية تحويل وتشتيت بل في حالة اضمحلال أيضاً إذ يشعر مالكو السلطة حالياً بقيود اكبر تجاه ما يمكن فعله عبر هذه السلطة في الوقت نفسه أصبحوا اكثر تعرضاً لفقدانها من أي وقتٍ مضى ويحتفظ الموجودون في الحكم بالسلطة من خلال إقامة حواجز قوية لإبعاد المنافسين، اذ تترسخ السلطة نتيجةً للحواجز التي تحمي أصحابها من المنافسين ولا تقتصر هذه الحواجز على منع المنافسين الجدد من التطور ليصبحوا منافسين مؤثرين، بل تعزز أيضًا هيمنة اللاعبين الراسخين. وهي متأصلة في كل شيء، بدءًا من القواعد التي تحكم الانتخابات، مرورًا بترسانات الجيوش وقوات الشرطة، وصولًا إلى رأس المال، والوصول الحصري إلى الموارد، وميزانيات الإعلانات، والتكنولوجيا الاحتكارية، والعلامات التجارية الجذابة، وحتى السلطة الأخلاقية للزعماء الدينيين أو الكاريزما الشخصية لبعض السياسيين مع ذلك، وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، تضاءلت حواجز السلطة بوتيرة متسارعة وأصبح من السهل الآن تقويضها والتغلب عليها والتحايل عليها وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة لا ترتبط فقط بالتحولات الديموغرافية والاقتصادية وانتشار تكنولوجيا المعلومات، بل أيضًا بالتغيرات السياسية والتحولات العميقة في التوقعات والقيم والمعايير الاجتماعية وتلعب تكنولوجيا المعلومات هذه دورًا هامًا في تشكيل الوصول إلى السلطة واستخدامها لكن التفسير الأكثر جوهرية لضعف حواجز السلطة يكمن في التحولات التي طرأت على عوامل متنوعة، كالتطور الاقتصادي السريع في العديد من الدول الفقيرة، وأنماط الهجرة، والطب والرعاية الصحية، والتعليم، وحتى المواقف والأعراف الثقافية باختصار باتت التغيرات في نطاق حياة الإنسان وحالتها وإمكاناتها وبالتالي فان إزالة هذه الحواجز بسرعة وسهولة اكثر من أي وقتٍ مضى، كما إن القوة آخذة في التغير حيث اصبحت أصعب في الاستخدام وأيسر في الفقدان ولذا فإن القادة جميعهم أصبحوا أقل قوة مقارنةً بسابقيهم أما أسباب عدم فاعليه السلطة فترجع إلى ثلاث تغييرات رئيسة طالت السلطة التقليدية عبر التحولات في أساسيات الحياة وهي كيف سنحيا جيداً؟ وأين ؟و الى متى؟ ويمكن إيجاز هذه التغيرات في ثلاث ثورات الأولى ثورة الوفرة في كل شيء حيث يتسم عصرنا بالوفرة بمعناها الواسع والثانية ثورة سهولة النقل والثالثة التغيرات العميقة في عقليات الجماهير نتيجة لما أُتيح لهم من الوصول الى المزيد من مصادر المعرفة والمعلومات بشكل اكبر من أي وقت مضى[13،ص27]

أما "النظرية الثانية "فهي ما يطلق عليه "نظرية المجموعة الصفرية "G-Zeroحيث ترى إننا نعيش الآن في عالم تتسيدُه المجموعة الصفرية حيث لا توجد دولة فردية أو مجموعة من الدول مجتمعة لديها الثقل السياسي والاقتصادي أو الرغبة لتقود بصورة صادقة تطبيق أجندة دولية ونتيجة لذلك تتوقع النظرية أن يشهد العالم صراعاً حاداً حول الموضوعات والقضايا الحيوية الرئيسة مثل الأوضاع الاقتصادية الكلية والإصلاح المالي والسياسات التجارية والتغير المناخي وأزمات الشرق الأوسط وينتظر أن يكون لهذا الفراغ آثار بعيدة المدى وستوجد ضرورة لأن تقوم كل حكومة بالعمل على بناء أمنها المحلي بصورة تناسب وضعها الفريد سياسياً واقتصادياً وجغرافياً ..الخ

على هذا الاساس فانه في ظل المجموعة الصفرية وعلى الصعيدين المالي و الاقتصادي على سبيل المثال ستظل الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الوقت الأول بين أطراف متساوية وليس اكثر من ذلك وبدل من تشكيل الحلول المثلى للمشكلات العالمية وتنفيذها سيتعين عليها أن تؤهل نفسها لنتائج اكثر فوضوية وذلك على مستوى تفاعلات النظام العالمي الجديد ومخرجاته وبالتالي يرى أنصار هذه النظرية أنه نتيجة العيش في ظل مجموعه صفرية فإنه يوجد في الوقت الراهن غياب للقيادة العالمية في ظل تصاعد عدد من المشكلات المرحلية مثل صراعات الشرق الأوسط، التغير المناخي، الصراع في العالم الافتراضي، ومشكلات تنظيم تدفقات الاموال عبر الحدود[8،ص523]

من خلال ما تقدم يمكن القول إن القوة وفقا لهذا الاتجاه لا يمكن ان تتركز بيد دولة واحدة نتيجة لتعقد المهام المنوطة بها وزيادة الفاعلين المنافسين لها وتراكم الاعتماد على الفواعل الاخرى ولكن السؤال الجوهري هنا هو ما هي الالية المثلى المتوقعة لأعادة تشكيل نمط تلك التفاعلات الدولية في ظل كل هذه المتغيرات الجواب يمكن صياغته على النحو الاتي «نظراً لعدم قدرة ورغبة اي دولة على قيادة النظام الدولي فإن السيناريو الأقرب سيكون قائماً على اساس ما اشار له مورتون كابلان بـ"الهرمية الوظيفية" ، بمعنى إن الدول سوف تختار مجالاً تلعب من خلال دور المؤثر الابرز أي ان العوامل الوظيفية سوف تتغلب على الجغرافية نتيجة لاتساع الاعتماد

المتبادل بينها وزيادة التخصصية (اقتصادية ، ثقافية ،امنية ، تكنلوجية ..الخ) وبالتالي فإنها "الوحدات الدولية" من خلال ذلك الدور سوف تحتل مكانتها التي تستحقها«بمعنى إن عقداً دولياً في طور التشكل يمكن أن يصوغ نظام دولي يقوم على اساس التخصص وتقسيم العمل ،إذ من الممكن أن نشهد نظاماً تلعب فيه الولايات المتحدة دور الشرطي، نظراً لقدراتها العسكرية المتقدمة وقدراتها على تحقيق الاستدامة في هذ المجال، بينما نجد دور رجل الأعمال تلعبه الصين مثلاً "لما تملك من قدرة اقتصادية تؤهلها لهذا الدور" او قد نجد الأدوار الدبلوماسية من حصة أوربا "خبرة في المبادرات تمتد لقرون منذ وستفاليا" هذه كلها تكهنات وافتراضات لأنماط التفاعل طبقا للمعطيات وليس بالضرورة انطباق الأدوار بشكل حرفي وهكذا يعاد تشكيل انماط التفاعلات الدولية لا على اساس القوة المطلقة وانما على اساس الأدوار و تركزها .

الخاتمة

ان التحولات السريعة التي تشهدها الساحة الدولية لا يمكن ان تستمر في ظل تراكم القوة اذ لابد من ان تحين تلك اللحظة التي تعيد من خلالها تشكيل انماط التفاعلات الدولية اما من خلال الانتقال والعودة الى نظاما جديدا للقطبية الثنائية يتمحور من خلاله العالم حور محورين رئيسين(تتركز القوة فيهما) يتنافسان ويتعاونان في ان واحد نظرا لعدم جدوى الصراع والكلف الباهظة الناجمة عنه وبالتالي فان الارقام والمؤشرات تشير في الوقت الراهن الى قطبين هما الولايات المتحدة الامريكية والصين فبالرغم من استمرار التفوق الامريكي على المستوى الكمي (حجم القوة وتركمها) الا ان الفجوة بدأت تضيق نظرا في استمرار الصين في تعظيم قدراتها التكنلوجية من جانب اخر فان الطرفان يعيان مخاطر الاندفاع نحو تحول المنافسة الى مواجهة وطالما ان الطرفان يميلان الى تجنب المواجهة يصبح التعايش بين التعاون والتنافس المخرج الوحيد لكلا الطرفين وهو النمط الاكثر ترجيحا للتحقق على المدى القريب .

من جانب اخر فان هنالك اطروحة اخرى تجد ان هذا التراكم للقوة مآله التشتت وبالتالي فان طبيعة وانماط الحياة البشرية في حالة من التغير المستمر ومع هذا التغير لا يمكن للفوضى الدولية ان تستمر ونظرا لتعدد الفاعلين الدوليين وتعقد المهام الدولية فانه من الممكن ان يتشكل نمطا للتفاعل الدولي تلعب فيه الدول الى جانب غيرها من الفواعل ادواراً متكافئة بمعنى ان عقدا دوليا في طور التشكل يعيد النظر في كل الممارسات والادوار التي يؤديها كل من الدول وتلك الفواعل ليصيغ نمطا جديدا مبني على الهرمية الوظيفية وهو ما يرجح تحققه على المدى البعيد .

قائمة المصادر

1- توفيق سعد حقي ، العلاقات الدولية ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد 2017.

2. الحراري خالد ،مفهوم القوة في السياسة الدولية ،كتاب المستقبل7،مطابع الاهرام ،جمهورية مصر العربية 2015.

3. ميرشايمر جون ، مأساة سياسة القوى العظمى ، ترجمة مصطفى محمد قاسم ،جامعة الملك سعود ،الرياض2012.

4. غانم هنيدة ، "اسرائيل" الجديدة سوبر اسبرطة الهشة ، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2026 الملخص التنفيذي، العدد22 ،2026 ،المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله 2026

5. ديسوا جيرارد ، دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الثاني النظريات البيدولتية، ترجمة قاسم المقداد، دار نينوى ،دمشق 2015.

6. توفيق سعد حقي ، النظام الدولي في النظرية والتطبيق دراسة في حاضر ومستقبل العلاقات الدولية، دار المسلة، بغداد 2026 .

7. يورغ سورنسن، اعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة اسامة الغزولي، عالم المعرفة 480،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2020.

8. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي2014.

9. xiao liang and others, TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE 2025, SIPRI Fact Sheet April 2026, Sweden2026. DOI: https://doi.org/10.55163/ZLHQ1057

10. International Monitory Fund, world economic outlook global economy in the shadow of war, Washington, DC, report, April 2026. https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD

11. Robert D. Atkinsonand others, Global Innovation Index 2025 Innovation at a Crossroads, World Intellectual Property Organization, WIPO Geneva: 2025. DOI: https://doi.org/10.34667/tind.58864

12. The White house, National Security Strategy of

the United States of America, Washington, November2025. Published on link: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf

13. MOISÉS NAÍM, The End Of Power From Boardrooms To Battlefields And Churches To Sates, Why Being In Charge Isn't What It Used To Be, Basic Books, New York 2013.
14. The data in table was collected from the National bureau of statistics of china link: https://data.stats.gov.cn/dg/website/page.html#/pc/national/en/yearData
15. After converting the data to US dollars according to the exchange rates for each year on the US Federal Reserve website link:

https://fred.stlouisfed.org/series/AEXCHUS

16. also the website of the American Center for Science and Engineering link:

https://ncses.nsf.gov/